أشاد بقدرة «بيتك» على مواصلة الإنجازات خلال افتتاح فرع الروضة

الشمالي: الحكومة حريصة على توفير بيئة مشجعة للقطاع الخاص

الشمالي يفتتح فرع «بيتك» بمنطقة الروضة

الشمالي والعمر يتوسطان موظفات قسم السيدات

■ ارساء دعائم الثقة والاستقرار وتشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار

■ لن ندخر وسعاً نحو وضع عجلة الاقتصاد الوطني الى الأمام

■ العمر: ارتفاع معظم مؤشرات الربحية لـ«بيتك» في نهاية الربع الثالث يؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح

أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي بالدور الرائد لبيت التمويل الكويتي «بيتك» في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم وهو ما يجعله مبعث فخر للكويت باعتباره ركيزة نحو جعلها عاصمة صناعة المال الإسلامية.

وأشار الشمالي لدى افتتاحه فرع الروضة بحلته الجديدة إلى أن أداء «بيتك» في الأسواق الخارجية وتحقيقه للإنجازات المتوالية يسجل للقطاع الخاص الكويتي والذي يثبت قدرته على النجاح متى ما أعطي الفرصة لذلك ويؤكد على قدرته على مواصلة سلسلة إنجازاته التي حققها عبر تاريخه الطويل.

وأكد الشمالي حرص الحكومة خلال الفترة المقبلة على توفير بيئة عمل مشجعة للقطاع الخاص تقوم على إرساء دعائم الثقة والاستقرار وتشجع أس المال الوطني على الإستثمار بالداخل وتعمل على جذب المستثمر الأجنبي..مشددا على أن الحكومة لن تدخر وسعا ولا جهدا نحو دفع عجلة الاقتصاد المحلي إلى الأمام.

وأشاد بدور «بيتك» في توظيف الشباب الكويتي وإعطائه الفرصة الكاملة للإبداع من خلال توفير فرص وظيفية حقيقية ومنتجة تلبي طموحه وتعمل على خلق كوادر مصرفية محلية تساهم في بناء البلد مشددا على دعم الحكومة في تشجيع القطاع الخاص على استقطاب المزيد من الخريجين فالاستثمار في العنصر البشري افضل انواع الإستثمار.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في «بيتك» محمد سليمان العمر ان استمرار التنفيذ الدقيق للسياسات والخطط والبرامج كفيل -باذن الله- بان يرسخ مكانة «بيتك» في السوق المحلي ويعزز تواجده الدولي ويؤكد، بادلته بشكل دائم، وقد سجلت معظم مؤشرات الربحية ارتفاعا في نهاية الربع الثالث، مما يؤكد ان «بيتك» يسير على الطريق الصحيح، ويحقق نجاحا في الظروف الاقتصادية الراهنة، مما يتطلب مزيدا من الجهد والدراسة المتانية لكافة المتغيرات حتى تستمر وتيرة النمو التي تحقق لمساهمي «بيتك» وعملائه أفضل النتائج.

واكد ان عملية التطوير والتحديث مستمرة وعلى كافة الاصعدة، ويعتبر افتتاح هذا الفرع اليوم بعد تطويره وتجديده احد صور هذه العملية التي تشمل المنشات ومراكز تقديم الخدمة والموارد البشرية والقدرات العاملة على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى الأنظمة والبرامج الآلية والخدمة ومستويات تقديمها علاوة على مراجعة الكثير من الإجراءات والهيكل التنظيمي، مشيرا إلى أن إعادة الهيكلة استحقاق جاء في وقته المناسب للانتقال «ببيتك» نحو آفاق أوسع ومواكبة لمرحلة يتم فيها إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي برمته.

وجدد العمر دعوته إلى زيادة الإنفاق الحكومي وطرح مشاريع كبرى، لتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاش القطاع الخاص وبناء نهضة حضارية واجتماعية تقوم على اقتصاد حقيقي منتج وبيئة استثمارية محفزة وشراكة ايجابية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، تعتمد على دعائم. اسخة وتنمية شاملة، مؤكدا استعداد «بيتك» للتعاطي بايجابية مع اى جهود حكومية تتوجه نحو هذا الهدف،معربا في الوقت ذاته عن الأمل في أن تنجح الحكومة في صياغة برنامج اقتصادي وطني، يحقق للكويت مكانتها وما يطمح إليه صاحب السمو أمير البلاد من إعادتها مركزا ماليا مهما على مستوى المنطقة والعالم، حيث تتوفر العديد من الإمكانيات للتحقيق هذا الهدف الذي سيخدم الجميع ويحقق لأبناء الكويت مستقبلا أفضل ويحل كثير من المشاكل.

الكويت غابت عن القائمة

أبوظبي و دبي والدوحة تتصدر قائمة مدن المستقبل

تصدرت مدينتا أبوظبي ودبي قائمة مدن المستقبل في الدول العربية لعام 2012 2013، بحسب وحدة أبحاث الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لمؤسسة "فايناشيال تايمز"، والتي أكدت المكانة المتقدمة التي تتمتع بها الإمارتان على صعيد الوجهات المفضلة للاستثمار.

وجاءت دبي في الترتيب الأول تليها أبوظبي في معظم جوانب الاستقتاء الذي أجرته الوحدة البحثية التابعة للمؤسسة،لا سيما على المقومات الاقتصادية الهائلة والبنية التحتية الأكثر تطورا في المنطقة، إلى جانب توافر مجتمع مثالي للأعمال.

وكانت العمالة البشرية الماهرة من متخصصين ومهنيين، إلى جانب جودة الحياة المتوافرة من أهم العوامل المؤثرة في تعزيز الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الموقع التنافسي لأبوظبي ودبي.

وأشار التقرير إلى تحسن ترتيب أبو ظبي بعشر مراتب أعلى مقارنة بالتصنيف العالمي لعامي 2010 2011.

وضمت قائمة "FDI" لمدن المستقبل لعامي 2012 2013 سبع مدن إماراتية من مجموع 19 مدينة عربية، مقابل 5 مدن من المملكة العربية السعودية ومدينتين من البحرين ومدينة واحدة في كل من قطر ولبنان والأردن وغابت الكويت تماما عن القائمة.

وضمت قائمة "FDI" إلى جانب "أبوظبي ودبي كلا من، أس الخيمة التي احتلت الترتيب الرابع عربيا، كما جاءت «الغربية» والشارقة في المركزين السادس والسابع على التوالي، كما احتلت مدينة العين الترتيب العاشر، تليها الفجيرة في المركز 14 وعجمان في المركز السابع عشر.

وسيطرت المدن الإماراتية على المراكز الأولى في معيار تطور البنية التحتية في القائمة التي أعدتها وحدة "FDI" لأفضل مدن المستقبل لعامي 2012 2013. وقال إن الشارقة عززت موقعها في التصنيف العالمي 2012 2013 من خلال قدرتها على زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 53 في المئة خلال عام 2011.

وتحتفظ دبي بمكانتها كوجهة أولى في منطقة الشرق الأوسط للمستثمرين للعام الثالث على التوالي، حيث استحوذت المدينة على 30 في المئة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، وهي الحصة نفسها التي استأثرت بها الإمارة من إجمالي الاستثمار الأجنبي في المنطقة خلال 2011.

وأرجعت وحدة "FDI" التابعة لمؤسسة "فايناشيال تايمز" نجاح دبي في تصدر التصنيف لاحتلالها المرتبة الأولى في فئة الاقتصاديات الواعدة نظرا لقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث استأثرت بنحو 13 في المئة من المشاريع الاستثمارية التي تزيد على 367 مليون درهم "100 مليون دولار"، إلى جانب

■ دبي تعد واحدة من الجهات الاكثر ملاءمة للاعمال التجارية

وسجلت دبي أفضل معدل لسهولة الاستيراد والتصدير في منطقة الشرق الأوسط، حيث لاتزال الإمارة تشكل مركزا، نسبيا للنقل من خلال المطار الذي تنطلق منه الرحلات إلى أكثر من 180 وجهة دولية، بالإضافة إلى تمتعها ببنية تحتية متطورة على صعيد الموانئ البحرية.

وقال التقرير، إن دبي تعد واحدة من الوجهات الأكثر ملائمة للأعمال التجارية باعتبارها موطنا لنحو 1300 شركة عالمية مملوكة للأجانب، وهو العدد الذي يمثل خمسة أضعاف لعدد الشركات المماثلة الموجودة في أي من مدن الشرق الأوسط.

وجاءت الدوحة في المرتبة الخامسة بشكل إجمالي في الترتيب 2012 2013 بسبب تقدمها في فئات مختلفة، حيث احتلت المرتبة الثالثة في سهولة الأعمال والرابعة في البنية التحتية في الإمكانات الاقتصادية.

دراسة لإعادة تشغيل عدد من المفاعلات النووية

« الكويتية الصينية » : الصادرات اليابانية تأثرت بسبب المقاطعة الاستهلاكية الصينية

■ اليابان: عجز تجاري مستمر وخطط تحفيزية حكومية تضم برنامج شراء الأصول

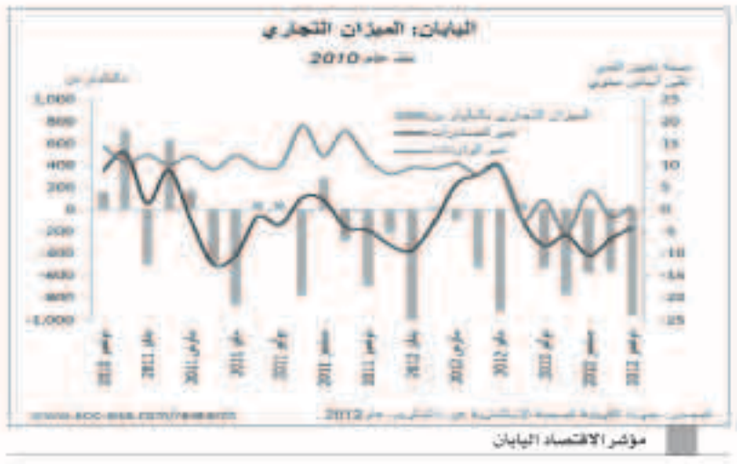

مؤشر الاقتصاد الياباني

■ تشغيل لمفاعلات النووية سيؤثر في الطلب الياباني النفطي من الدول الخليجية

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ما زال التبادل التجاري الياباني يتاثر سلبيا بمقاطعة المستهلكين الصينيين للسلع اليابانية التي تسببها النزاع السياسي القائم حاليا على الجزر الواقعة في شرق بحر الصين.

واضاف التقرير شهدت اليابان تراجعا متواصلا في حجم صادراتها خلال الأشهر الستة الأخيرة، تراجعت إلى - 4.1 في المئة على أساس سنوي في شهر نوفمبر الماضي، لكن التراجع اقل من ما كان عليه في شهر اكتوبر الماضي حين بلغ 6.5- في المئة على أساس سنوي.

واشار التقرير يعود سبب تحسن تراجع نمو الصادرات اليابانية إلى انتعاش الطلب عليها من الولايات المتحدة التي زادت طلبها على المكائن الكهربائية. ومع أن الاقتصاد الأمريكي يشهد انتعاشاً خفيفاً ولكن هش في الوقت ذاته، فاقت طلبات الولايات المتحدة من اليابان «بالأرقام المطلقة» في شهر نوفمبر تلك القادمة من الصين ولأول مرة منذ عام. وسيعتمد محافظة الولايات المتحدة على مستوى طلباتها من اليابان في الفترة القادمة على القرار الذي ستتخذه الحكومة الأمريكية بشأن الهاوية المالية: إن لم يستطع البيت الأبيض تجنب التأزم المالي في أول يناير 2013 «بسبب زيادة الضرائب التلقائية وتقليص المصروفات العامة»، فسيدفع ذلك اقتصاد الولايات المتحدة إلى تراجع، وبنهاية المطاف إلى انخفاض الطلب على الصادرات. هذا من ناحية التصدير الياباني.

وتابع أما الواردات اليابانية، فقد ارتفع مستواها خلال شهر نوفمبر حيث نمت بنسبة 0.8 في المئة على أساس سنوي، مقارنة بتراجع حجمها في شهر أكتوبر الماضي والذي بلغ 1.6- في المئة على أساس سنوي. وارتفع حجم الواردات أساسيا من الزيادة التدريجية في طلب اليابان على الطاقة لتغطية حاجتها المحلية بعد أن أغلقت العام الماضي جميع مفاعلها النووية الـ54.

قيمة الصادرات

واوضح يقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للدولة. فعندما تشهد الدولة عجزا في ميزانها التجاري، فهذا يعني انها دولة مستوردة، أي ان قيمة وارداتها تفوق قيمة صادراتها. فعلى مدى عشر سنوات لغاية عام 2010، كان نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليابان يأتي من صافي صادراتها. ويمثل الميزان التجاري ايضا احد مكونات الحساب الجاري الذي يسجل شراء وبيع السلع والخدمات. ويضم الميزان التجاري وصافي الدخل من الخارج «الأرباح المحولة للداخل، وتوزيعات الأرباح، ومدفوعات الفوائد» وصافي التحويلات الجارية «الحوالات، ومعاشات التقاعد، والمنح، والمساعدات الدولية». فخلال عقود، كانت اليابان تتمتع بفائض في حسابها الجاري بفضل قوة الطلب على صادراتها.

أما اليوم، ومع استمرار عجزها في الميزان التجاري، فإن مصير الفائض في الحساب الجاري سيعتمد على تدفقات الأرباح من الخارج. والميزان التجاري الياباني يعد ايضا من المؤشرات القائدة «أي ما يعني انه من المؤشرات التي تسبق التغير الفعلي» للاقتصاد العالمي، وتاكيدا على هذا، اشار «جولدمان ساكس» مؤخرا إلى أن هنالك ارتباط نسبته 90 في المئة بين «مؤشره القيادي العالمي» وبين الميزان التجاري الياباني تفرقهما فترة ثلاثة أشهر، بحيث قد يدل تدهور الميزان التجاري الياباني على تراجع في الزخم الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط.

الخطوات الاقتصادية

وقال في الفترة القادمة من المتوقع أن يتبنى الحزب الحاكم الجديد، الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني الذي تم انتخابه في منتصف ديسمبر وتم اختيار، نيسه شينزو آبي، نيسا للوزراء السابع في ست سنوات، عدد من الخطوات الاقتصادية والمالية لدعم الصادرات اليابانية من ناحية، ولرفع الاقتصاد الياباني بعيداً عن انخفاض الأسعار. ويريد شينزو آبي من البنك المركزي الياباني أن يضاعف نسبة التضخم المستهدفة إلى 2 في المئة، حتى انه صرّح بانه قد يعيد النظر في قانون «بنك أوف جابان» «بنك اليابان» الذي يقر للمصرف استقلاليته، إن لم يقم البنك بتطبيق التضخم المستهدف، أما خلال اجتماع اليومين لإقرار السياسات، قام «بنك أوف جابان» بتوسيع برنامجه لشراء الأصول من جديد وللمرة الثالثة خلال أربعة أشهر تحت ضغوط الحزب الليبرالي الديمقراطي. وقد كان للخطط الاقتصادية الطموحة التي وضعها نيس الوزراء تاثيرا انخفاضيا على عملة «الين» حيث انخفضت بنسبة 6 في المئة منذ منتصف شهر نوفمبر ليعطي للقطاع التصدير الدفع الذي يحتاج له ليتنفس. كما يعتزم نيس الوزراء بإعادة تشغيل بعض المفاعلات النووية بهدف تخفيض اعتماد اليابان على استيراد الطاقة من الدول المنتجة، ولكن هذه الخطوة قد لا تحوزعلى موافقة الشعب إلى حد ما، بسبب المخاوف التي تركتها أزمة «فوكوشيما» في مارس من عام 2011.

ومع المقترحات الطموحة التي تهدف الحكومة إلى تفعيلها لدعم الاقتصاد الياباني، من المتوقع أن يواصل نيس الوزراء بدعم قطاع الصادرات وتخفيض العجز في الميزان التجاري في الأشهر القادمة، وبالأخص إن واصل الين انخفاضه.

« صندوق النقد العربي » : الإمارات والسعودية تقودان الانتعاش في البورصات العربية

شهدت أسواق المال في الدول العربية نموا خلال عام 2012 بلغ حوالي 60 مليار دولار بعد هبوط كبير خلال عام 2011 وشكل الانتعاش في بورصتي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية حوالي 80 في المائة من هذا النمو.

وأوضح صندوق النقد العربي ومقره ابوظبي في تقرير له ان إجمالي القيمة السوقية لـ14 بورصة، سمية في العالم العربي بلغت نحو 2. 944 مليار دولار بنهاية عام 2012 مقابل حوالي 884 مليار دولار بنهاية عام 2011 بزيادة وصلت إلى 2. 60 مليار دولار.

واضاف التقرير ان معظم الأسواق العربية سجلت ارتفاعا خاصة سوقي الإمارات والسعودية اللذين حققا أفضل اداء عام 2012 حيث قفزت القيمة السوقية فيهما إلى حوالي 49 مليار دولار.

واشار التقرير إلى ان بورصة تداول السعودية حققت زيادة بلغت 37 مليار دولار بينما ارتفع سوق ابوظبي بنحو 12 مليار دولار وسوق دبي بحوالي 700 مليون دولار.

ونمت القيمة السوقية في قطر إلى 2. 132 مليار دولار مقابل 4. 128 مليار دولار خلال عام 2011 فيما ارتفع سوق الكويت إلى نحو 9. 103 مليارات دولار مقابل 9. 100 مليار دولار.

وارتفعت القيمة السوقية لسوق مسقط في عمان إلى حوالي 2. 22 مليار دولار من 6. 19 مليار دولار..بينما كانت سوق البحرين الوحيدة التي سجلت نموا سالبا عام 2012 حيث انخفضت إلى 15 مليار دولار مقابل 5. 16 مليار دولار.

وفي خارج إطار مجلس التعاون الخليجي حققت البورصة المصرية أفضل اداء بين الأسواق العربية حيث قفزت إلى نحو 2. 60 مليار دولار نهاية عام 2012 مقابل 6. 48 مليار دولار نهاية عام 2011..بينما تراجعت سوق المغرب إلى حوالي 9. 52 مليار دولار مقابل 60 مليار دولار وانخفضت بورصة الأردن بشكل طفيف إلى 1ر26 مليار دولار من 9. 26 مليار دولار خلال نفس الفترة.

وحققت بقية الأسواق العربية زيادة في قيمتها الرأسمالية باستثناء بورصة دمشق التي وصلت إلى ادنى مستوى لها منذ إدراجها في قاعدة بيانات الأسواق المالية التابعة لصندوق النقد العربي حيث بلغت قيمتها حوالي 04. 1 مليار دولار نهاية العام الجاري مقابل 5. 1 مليار دولار نهاية العام الماضي.

وجاء الانتعاش في معظم الأسواق المال العربية عام 2012 بعد انخفاض حاد خلال العام الماضي حيث فقدت قيمتها السوقية نحو 107 مليارات دولار لتصل إلى حوالي 884 مليار دولار نهاية عام 2011 مقابل 991 مليار دولار نهاية عام 2010.. وارجع محللون الأداء السيء عام 2011 إلى تدهور أسواق المال العالمية والتطورات السياسية في بعض الدول العربية.

وقال خبير مالي في ابوظبي إن عام 2012 حقق انتعاشا مقبولا مقارنة مع عام 2011 نتيجة عودة الانتعاش إلى أسواق العالم.. مشيرا إلى ارتباط عدد من البورصات العربية خاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير بالأسواق العالمية نتيجة الارتباط الاقتصادي بينها.

وأضاف ان هناك عوامل اخرى مثل الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي على أسواق الخليج وانتعاش الأسهم العقارية خاصة في الإمارات إضافة إلى توقعات المستثمرين بزيادة التوزيعات خلال عام 2012 وعوامل غير مباشرة مثل ارتفاع أسعار النفط وقوة الاقتصادات المحلية.

وفي الإمارت أظهرت ميزانيات 128 شركة مدرجة في سوق المال أن أرباحها الصافية ارتفعت بحوالي 11 في المائة لتصل إلى 8. 32 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 مقابل 28 مليار درهم في نفس الفترة من عام 2011 في حين تتوقع شركة « الفجر للاسهم » ان يصل النمو في ارباح هذه الشركات إلى 25 - 30 في المئة خلال عام 2013..وذلك لقود الاقتصاد في الدولة وتحسن قطاع العقار وارتفاع الإنفاق الاستثماري وخطط إقامة مشاريع كبيرة.